المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد80/ شهر أذار/ سنة 2024

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/2/21

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.7

تحليل أسباب عدم استدامة المقاطعة الاقتصادية
ـ دراسة استطلاعية في إقليم كردستان ـ العراق

Analysis of the reasons for the unsustainability of the economic boycott: An exploratory study in the Kurdistan region of Iraq

وفاء جوهر عثمان / الباحث أ.م. د. أيوب أنور حمد سماقةيي /المشرف

Wafa Jawhar Othman Ayub A.Hamad smaqae

Wafajawhar81@gmail.com ayub.smaqaey@su.edu.krd

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة صلاح الدين/ اربيل

الكلمات الرئيسية: المقاطعة الاقتصادية المستدامة، إقليم كردستان ـ العراق.

Keywords: Sustainable Economic Boycott, Kurdistan Region-Iraq

المستخلص

تعد المقاطعة الشعبية حقاً مشروعاً للمستهلك وممارسة متحضرة في المجتمعات المدنية، وهي أسلوب مبسط يستخدمه أفراد المجتمع المدني لإيصال رسائل تشير ألى رفض أمر واقع تم فرضه على ذلك المجتمع، والمقاطعة الشعبية تعني الامتناع عن شراء السلع والخدمات والتوجه للسلع البديلة. في هذا البحث تم تسليط الضوء على تحليل اسباب عدم استدامة المقاطعة الاقتصادية للسلع والخدمات التركية في إقليم كردستان- العراق من خلال دراسة استطلاعية مبنية على الاستبيان بأسلوب المعاينة العشوائية البسيطة لعينة من المستهلكين الكرد في قرى ومدن الإقليم. وقد اشارت نتائج الاستبيان الى رغبة لدى المبحوثين الى أن تكون مقاطعة السلع والخدمات التركية عملا متواصلا ومستمرا، وأن أهم أسباب عدم استدامة المقاطعة هو عدم وجود بدائل للسلع والخدمات التركية، كذلك أشارت النتائج الى عدم وجود رأي واضح لدى المستهلكين الكرد عن الأسباب الاخرى لعدم استدامة المقاطعة كفقدان ثقة المستهلك في المقاطعة، او انخفاض قيمة الليرة التركية، او استمرار الدعاية و الإعلان للسلع والخدمات التركية، او وجود العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الدولة التركية. وأخيراً أوصى البحث بضرورة نشر الوعي حول أهمية استدامة المقاطعة وخلق المرونة في الانتاج المحلي وفتح مؤسسات ومراكز اقتصادية اكاديمية لكي تقوم بتعريف المستهلكين بالسلع البديلة.

Abstract

The popular boycott is a legitimate right for the consumer and a civilized practice in civil societies. It is a simplified method used by members of civil society to deliver messages indicating the rejection of an issue imposed on that society. The popular boycott means refraining from purchasing goods and services and turning to alternative goods. In this research, the analysis of the reasons for the non-sustainability of the economic boycott of Turkish goods and services in the Kurdistan Region-Iraq was highlighted through an exploratory study based on the questionnaire in a simple random sampling method for a sample of Kurdish consumers in the villages and cities of the region. The results of the questionnaire indicated a desire

تاريخ قبول النشر/2023/2/21 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.7

among the respondents for the boycott of Turkish goods and services to be a continuous and continuous action, and that the most important reason for the non-sustainability of the boycott is the lack of alternatives for Turkish goods and services. Consumer confidence in the boycott, the decline in the value of the Turkish lira, the continuation of advertising for Turkish goods and services, or the existence of political and diplomatic relations with the Turkish state. Finally, the research recommended the necessity of spreading awareness about the importance of boycott sustainability, creating flexibility in local production, and opening academic economic institutions and canters that introduce consumers to alternative commodities.

المقدمة

فكرة المقاطعة الشعبية للسلع المستوردة من دولة تركيا حق مشروع للمستهلك الذي يرى بأن هناك القصف المستمر للمناطق الحدودية واحتلال بعض المناطق في اقليم كردستان العراق، وهي اسلوب مسبط يستخدمه افراد المجتمع المدني لإيصال رسائل تشير الى رفض امر واقع تم فرضه على ذلك المجتمع، وذلك بأسلوب بسيط وهو الامتناع عن شراء سلع وخدمات المحتل الذي تمثله في بحثنا هذا الدولة التركية والتوجه للسلع البديلة.

أهمية البحث:

1- تنبثق أهمية البحث من اهمية تحديد اسباب عدم استدامة المقاطعة الاقتصادية للسلع والخدمات التركية في اقليم كُردستان-العراق.

2- هذا البحث هو أول بحث عن اسباب عدم استدامة المقاطعة الاقتصادية للسلع والخدمات التركية في اقليم كردستان- العراق.

مشكلة بحث: يمكن اجمال المشكلة بالتساؤلات آلاتية:

1- ما هو السبب الأكثر تأثيرا على عدم استدامة المقاطعة الاقتصادية للسلع والخدمات التركية في اقليم كُردستان- العراق؟

2- ما هي اسباب عدم استدامة المقاطعة الاقتصادية للسلع والخدمات التركية في اقليم كُردستان- العراق؟

هدف البحث: يهدف البحث الى الاتي: تقديم إطاراً مفاهيمياً عن مفهوم المقاطعة الاقتصادية المستدامة، فضلا عن التطرق الى اسباب عدم استدامة المقاطعة الاقتصادية للسلع والخدمات التركية في اقليم كردستان- العراق.

فرضية البحث: تفترض الدراسة عدم استدامة المقاطعة الاقتصادية للسلع والخدمات التركية في اقليم كُردستان العراق.

مجالات البحث:

- المجال المكاني: اقليم كُردستان - العراق.
- المجال البشرى عينة من المستهلكين الكُرد في اقليم كردستان - العراق.
- المجال الزمني: فترة جمع البيانات من تاريخ (2021/2/10)إلى(12/10 /2022)

تاريخ قبول النشر/2023/2/21 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.7

منهجية البحث:

الإجراءات المنهجية للبحث:

1- نوع البحث: يعد هذا البحث من الأبحاث الوصفية التحليلية التي يهتم بجمع البيانات عن اسباب عدم استدامة المقاطعة الاقتصادية للسلع والخدمات التركية في اقليم كردستان- العراق وتحليلها للخروج بنتائج محددة حولها.

2- المنهج المستخدم: تم استخدام استطلاع للرأي عن طريق استمارة استبيان للتحقيق في تصورات المستهلكين في اقليم كردستان- العراق، عن طريق العينة، وذلك باختيار عينة من المستهلكين الكرد في قرى و مدن اقليم كردستان- العراق، باستخدام طريقة المعاينة العشوائية بلغت عينة البحث(1600) مستهلكاً.

3- أدوات جمع البيانات: قام الباحث بإعداد استمارة استبيان تم تصميمها بشكل معياري أقرب إلى المقاييس منه إلى الاستبيانات، حتى يتمكن من معالجة البيانات إحصائياً والوقوف على العلاقة بين عناصرها كليا و جزئياً.

خطة البحث: ومن أجل تجسيد فكرة البحث، فقد قسم البحث على محورين: اختص الأول: بتسليط الضوء على مفهوم المقاطعة الاقتصادية المستدامة، في حين كرس المحور الثاني لعرض وتحليل النتائج المرتبطة بتساؤلات البحث، وانتهى البحث بخاتمة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول: المقاطعة الاقتصادية (مفهوم، أنواع ،أسباب عدم أستدامتها)

اولا: مفهوم المقاطعة الاقتصادية: يرجع أصل كلمة المقاطعة (Boycott) الى عام (1880)، عندما نجح القائد الأيرلندي تشارلز ستيوارت بارنيل (Charles Stewart Parnell) في حشد الفلاحين الايرلنديين، في تحالف سمي تحالف الأرض (Land League)، للكفاح ضد الاقطاعيين الانجليز(English Land Lords). وقد استخدم هذا التحالف ضد وكيل الاقطاعيين (كابتن تشارلز بويكت) (Captain Charles Boycott)، حيث قام الفلاحون بقطع كل العلاقات والاتصالات الاقتصادية والاجتماعية معه. وقد أدى النجاح المدوي لهذه الحملة الى اعتبارها الشرارة الاولى لحملات المقاطعة واعتبر ذلك أصل كلمة المقاطعة (Boycott)(موسى،2019،68) .

وتعرف المقاطعة الاقتصادية (Economic Boycott) بمفهومها العام، بأنها تعني إيقاف التبادل السلعي والخدماتي بشكل كلي أو جزئي مع الطرف المراد مقاطعتهُ، بما يخدم مصالح الطرف الداعي للمقاطعة وأهدافهُ، ويشمل التعامل الاقتصادي وقف التبادل السلعي والخدماتي مع الطرف المطلوب مقاطعتهُ وخاصة في أوقات الأزمات بهدف التأثير عليه سياسياً أو إضعافهُ عسكرياً واقتصادياً، وغالباً ما يتم اتخاذ قرار مقاطعة طرف أو اكثر في حالة وقوع الأزمات السياسية او حتى الحروب او الاختلافات الايديولوجية بهدف إحداث الضغط والتأثير على الطرف الاخر بما يخدم المصالح العليا العامة(عيدة، 2019، 51) . ويعرف فريدمان (Friedman) بأنها محاولة من طرف واحد أو أكثر لتحقيق أهداف معينة من خلال حث المستهلكين الأفراد على الامتناع عن القيام بعمليات شراء السلع والخدمات في السوق (Jill Gabrielle Klein, N. Craig Smith & Andrew John,1,2003) وعرفتها دائرة المعارف البريطانية (Encyclopedia Britannica) بأنها رفض وتحريض على أن لا يكون هناك أي تعامل تجاري أو اجتماعي مع طرف يراد الضغط عليه (الطلاع وجودة ،2017،237).

تاريخ قبول النشر/2023/2/21 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.7

ومن التعاريف السابقة نستنتج ان المقاطعة الاقتصادية عبارة عن تعبير مدني او وسيلة تلجأ اليها دولة او اكثر من دولة اذا كان رسمياً او مواطنيها اذا كان غير رسمياً من اجل تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، او يمكن القول بان المقاطعة هي امتناع المستهلكين عن استهلاك سلع وخدمات معينة لسبب عيب ما في منتج او ارتفاع اسعاره أو أسباب أخرى سياسية أو دينية أو ثقافية أو عرقية. حرية الاختيار هي حق المستهلك حسب قرار الأمم المتحدة رقم248/39 الصادر في 9 أبريل 1985بشأن حقوق المستهلك، والذي ينص على حق المستهلك في حرية الاختيار، بمعنى منح المواطن حق الاختيار بين المنتجات والخدمات المتنافسة. وعليه فإنه يحق لأي مواطن ان يمتنع عن شراء أي سلعة أجنبية بهدف دعم الصناعة الوطنية، أو لأهداف تخصه هو دون أن يجبره أحد على الشراء أو الامتناع عنه. المقاطعة إذن ليست مجرد موقف و رسالة واحتجاج رمزي، بل استخدام شرعي لحرية الاختيار، المقاطعة هي أسهل وسائل الاحتجاج عمليا، وأقلها جهدا، ولا تتطلب منا سوى استبدال بعض السلع والخدمات ببدائل أخرى غالبا ما تكون متوفرة.(سماقة يى،2020،3).

ثانيا، أنواع المقاطعة:Typesofboycotts: تصنف المقاطعة بناءً على معيارين اثنين، وهما معيار جهة التنفيذ، مثل المقاطعة الحكومية: وهي قرار تفرضه حكومة إحدى الدول على شركاتها العامة والخاصة بحظر التعامل الاقتصادي مع شركات دولة ما. و المقاطعة الدولية: وهي التي تقرها الجهات الدولية، والمقاطعة الشعبية: وهي التي تدعو إليها القيادات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني.
ومعيار المجال المستهدف: مثل المقاطعة الشاملة والمقاطعة السياسية و المقاطعة الثقافية والإعلامية و المقاطعة الاقتصادية، وهناك انواع اخرى مثل مقاطعة(دينية، اقليات، بيئية و علائقية عمل)(Breno de Paula Andrade Cruz,2017,8) والمقاطعة الشعبية وهذه المقاطعة هي موضوع بحثنا هذا.

ثالثا، مفهوم المقاطعة الاقتصادية المستدامة: The concept of the sustainable economic boycott**:** أن المقاطعة الاقتصادية (Economic Boycott) ليست وليدة هذا العصر، بل هي اسلوب معروف من أساليب الضغط والاحتجاج، فالتأريخ مليء بالأمثلة التي تشهد على فعالية هذه الوسيلة لإضعاف الخصم وإنهاكه، لكن استدامة المقاطعة هو السبيل الوحيد للنجاح، لذلك يمكن تعريف المقاطعة الاقتصادية المستدامة Sustainable Economic Boycott بأنها تعني استمرار و انتقال المقاطعة من الجيل الحالي الى الجيل المقبل لكي نبني ونعتمد على الانتاج المحلي وبناء القاعدة الصناعية المحلية للجيل الحالي والجيل المقبل، اذن المقاطعة الاقتصادية المستدامة (Sustainable Boycott) تبقى سلوكاً مقاوماً رمزياً، رومانسياً، حتى تصبح خطوة في مشروع سياسي مقاوم، وحتى يتوفر البديل الاقتصادي، والبرنامج الذي يستطيع استثمار المقاطعة بنتائج سياسية والتأريخ مليء بنماذج المقاطعة الاقتصادية، التي لم تنجح إلا حين كانت بنداً في كتاب النضال الوطني بأوسع معانيه، اذن يجب ان تكون هناك مقاطعة يتحول من الجيل الحالي الى الجيل القادم، ويجب ان تستمر مقاطعة السلع والخدمات الأجنبية بشكل عام و السلع والخدمات التركية بشكل خاص لاسيما المنتجات المنتجة محلياً في اقليم كردستان- العراق (سماقه يي، 2020، 5).

رابعا، المقاطعة الكردية للسلع والخدمات التركية: ان مفهوم المقاطعة لدى المستهلك الكُردي هي مقاطعة أهلية غير رسمية أو شعبية حين يفرضها ويتولى تطبيقها المواطنون الكُرد والهيئات غير

تاريخ قبول النشر/2023/2/21 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.7

الرسمية بدافع من عواطفهم وحماسهم الوطنية، فيقررون إيقاف التعامل مع السلع والخدمات المستوردة من الدولة التركية وإيقاف التصدير إليها. نتيجة القصف المستمر للمناطق الحدودية واحتلال بعض المناطق في إقليم كُردستان العراق خاصة في سنة 2018 فما فوق.

خامسا: أسباب عدم استدامة مقاطعة السلع والخدمات التركية: (سماقه يى،2020،4)

هناك عوامل كثيرة يمكن اعتبارها تحديا بوجه استدامة عملية مقاطعة السلع والخدمات التركية منها:

1-عدم وجود بدائل للسلع والخدمات التركية في اقليم كُردستان- العراق حيث يعتبر احد أسباب عدم استمرار المقاطعة، وهذا عائد للأسباب التالية:

أ- السلع البديلة والمكملة: لأن منتجات الاقليم تعاني من تدني درجة القبول العام، مما يجعلها تفقد الكثير من قوة التنافس أمام المنتجات التركية بشكل خاص ومنتجات الدول الأخرى بشكل عام. وفي ظل غياب البديل للمنتج المستورد من تركيا، يكون من الصعب على المستهلك الاستغناء عن السلع المقررة مقاطعتها، وهو ما يساهم في فشل استدامة المقاطعة على المدى الطويل.

ب- استمرار التعامل التجاري مع تركيا: استمرار تعامل التجار مع الدولة التركية خاصة أصحاب المحلات والمولات و استمرار استيراد السلع والخدمات التركية و خاصة ما يستورد لباقي المدن العراقية مثل بغداد والمحافظات الجنوبية والغربية، من المؤكد أن حملات المقاطعة ستضر بهؤلاء المستوردين و تؤثر على مدخولهم.

ت- عدم وجود المرونة في الجهاز الإنتاجي في إقليم كُردستان بشكل خاص وفي العراق بشكل عام، اي عدم قدرة الجهاز الانتاجي للاستجابة في زيادة طلب السوق بسبب الزيادة المستمرة في عدد السكان وزيادة الطلب على السلع والخدمات الضرورية والكمالية في السوق.

ث- استغلال الفرص من قبل المستوردين لغير السلعة التركية والمنتجين المحليين برفع أسعار السلع والخدمات المحلية.

هـ- غزو سوق العراق وإقليم كردستان من قبل تركيا من خلال وجود كمية هائلة من السلع والخدمات بنوعية جيدة، خاصة الملابس الجاهزة والموبيليات، غزت المنتجات التركية أسواقاً بشكل علني من خلال قدرته التنافسية العالية.

2- يعتبر انخفاض سعر صرف الليرة التركية أهم سبب في عدم استمرار المقاطعة. وقد وصل سعر صرف الدولار مقابل الليرة التركية الى 18.77ليرة التركية مقابل دولاراً واحداً، مما حدا الي انخفاض سعر السلع والخدمات التركية بالنسبة للمستهلكين الكرد في اقليم كردستان العراق.

3- العوامل المتزايدة التي تؤثر على قرارات المستهلكين بعدم الاستمرار، مثل الدعاية زيادة الحملات الدعائية للسلع والخدمات التركية في القنوات الفضائية والمحلية من اجل فشل عملية المقاطعة.

4- العلاقات السياسية والدبلوماسية مع تركيا. وجود العلاقة الغير المتوازنة بين حكومة الإقليم والحكومة التركية، وعدم مقاطعة السلع والخدمات التركية من قبل السلطة الرسمية في الاقليم.

5- العودة إلى العادات القديمة من أجل الاسترخاء تعني العودة إلى شراء السلع والخدمات التركية. لقد أعتاد المستهلكون الأكراد على استخدام واستهلاك السلع والخدمات التركية. أي بمعنى أخر اعتادوا على الثقافات والتصاميم والأفلام التركية.

تاريخ قبول النشر/2023/2/21 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.7

6- فقدان ثقة المستهلك في المقاطعة والإحباط من عملية المقاطعة. وهذا عائد الى انعدام مؤسسات ومراكز اقتصادية اكاديمية تعرف المقاطعين ببدائل المنتجات التركية، أو تحدد لها أصلا ماهي المنتجات التي سيقاطعها المستهلك و أسماؤها وبدائلها.(سماقةي،2020، 8)

المحور الثاني: تحليل استمارة الاستبيان.

الجانب التطبيقي: يتناول هذا المبحث الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة بشأن **المقاطعة المستدامة (أسباب عدم استمرارية المقاطعة)** من خلال دراسة الخصائص الشخصية للمبحوثين وفقرات الاستبانة، فضلاً عن قياس متغير الدراسة، واختبار فرضياتها، حيث تم توزيع (1600) استمارة وقد تم استرداد (1580) منها وكانت (1569) منها صالحة للتحليل من خلال البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS-26 والبرنامج EasyFit-5.5.

1.3. الوصف الإحصائي للخصائص الشخصية: يمكن تلخيص الخصائص الشخصية للمبحوثين الذين شملهم الاستطلاع في الجدول (1):

الجدول (1): الوصف الإحصائي للخصائص الشخصية

الخاصية الشخصية	الفئات	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	830	%52.9
	أنثى	739	%47.1
العمر	29-18	757	%48.25
	39-30	406	%25.88
	49-40	276	%17.59
	59-50	111	%7.07
	60 سنة فأكثر	19	%1.21
المؤهل العلمي	إبتدائية	102	%6.50
	ثانوية	266	%16.95
	دبلوم	364	%23.20
	بكالوريوس	723	%46.08
	ماجستير	66	%4.21
	أخرى	48	%3.06
مستوى الدخل	ضعيف	181	%11.54
	متوسط	587	%37.41
	جيد	536	%34.16
	جيد جداً	219	%13.96
	ممتاز	46	%2.93
مكان الإقامة	أربيل	594	%37.86
	السليمانية	507	%32.31
	دهوك	308	%19.63
	حلبجة	160	%10.20
المجموع		1569	%100

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS والبرنامج EasyFit

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن أكبر نسبة تم التقصي عنها في البحث لنوع الجنس كانت من الذكور حيث بلغت 52.9% مقابل فئة الإناث التي بلغت 47.1%، و في خاصية العمر فأن أكبر نسبة تم التقصي عنها في البحث كانت من الفئة العمرية الشابة (18-29) سنة، حيث بلغت 48.25% تليها الفئة العمرية (30-39) سنة والتي بلغت 25.88%، ثم تليها الفئة العمرية (40-49) سنة والتي بلغت 17.59%، بينما كانت الفئة العمرية (50-59) سنة بنسبة أقل، و بلغت 7.07%، وأخيراً كانت الفئة العمرية (60 سنة فأكثر) في المرتبة الأخيرة بنسبة ضئيلة جداً بلغت 1.21%، ولخاصية المؤهل العلمي نلاحظ أن أكبر نسبة تم التقصي عنها في البحث كانت من فئة المؤهل العلمي (بكالوريوس)

تاريخ قبول النشر/2023/2/21 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.7

والتي قيمتها 46.08% تليها فئة المؤهل العلمي (دبلوم) والتي بلغت 23.2%، ثم تليها فئة المؤهل العلمي (ثانوية) والتي بلغت 16.95%، بينما كانت فئة المؤهل العلمي (ابتدائية) بنسبة أقل بلغت 6.5%، والتي تليها فئة المؤهل العلمي (ماجستير) بنسبة ضئيلة بلغت 4.06%، وأخيراً كانت فئة المؤهل العلمي (أخرى) في المرتبة الأخيرة بنسبة ضئيلة جداً بلغت 3.06%، ولخاصية مستوى الدخل نلاحظ أن أكبر نسبة في البحث كانت من فئة مستوى الدخل (متوسط) حيث بلغت 37.41% تليها فئة مستوى الدخل (جيد) والتي بلغت 34.16%، ثم تليها فئة مستوى الدخل (جيد جداً) والتي بلغت 13.96%، بينما كانت فئة مستوى الدخل (ضعيف) بنسبة أقل بلغت 11.54% وأخيراً كانت فئة مستوى الدخل (ممتاز) في المرتبة الأخيرة بنسبة ضئيلة جداً بلغت 2.93%، وأخيراً لخاصية مكان الإقامة نلاحظ أن أكبر نسبة تم التقصي عنها في البحث كانت من فئة مكان الإقامة (أربيل) وكانت قيمتها 37.86% تليها فئة مكان الإقامة (السليمانية) والتي بلغت 32.31%، بينما كانت فئة مكان الإقامة (دهوك) بنسبة أقل بلغت 19.63%، وأخيراً كانت فئة مكان الإقامة (حلبجة) في المرتبة الأخيرة بنسبة ضئيلة جداً بلغت 10.2%، وهو ما يتلائم تماماً مع توزيع عدد سكان محافظات اقليم كردستان- العراق.

2.3. قياس متغير الدراسة: للاستخدام الكمي، تم قياس متغير الدراسة من خلال تمثيل المتغير "المقاطعة المستدامة، أسباب عدم استمرارية المقاطعة" بالمتوسط العام إلى (7) فقرات، ومن خلال مقياس ليكرت الثلاثي (لا أتفق =1، محايد = 2 و أتفق = 3) ومثل ما تم تلخيصه في الجدول رقم (2):

الجدول رقم (2): الإحصاء الوصفي لفقرات متغير الدراسة

التسلسل	الفقرات	الوسط	نسبة الإتفاق	الإنحراف المعياري
y3	عدم وجود بدائل للسلع والخدمات هو السبب لعدم استمرار المقاطعة	2.4156	80.52	.74276
y7	يجب أن تكون مقاطعة السلع والخدمات التركية عملاً متواصلًا ومستمرًا	2.4085	80.28	.76812
y1	حسن سلوك الدولة التركية هو سبب عدم استمرار المقاطعة	2.2269	74.23	.82655
y5	فقدان ثقة المستهلك في المقاطعة والإحباط من المقاطعة. لقد تخليت عن المقاطعة لأنني أشعر أنه لا جدوى من استمرار المقاطعة	2.1721	72.40	.80478
y2	انخفاض قيمة الليرة التركية هو سبب عدم استمرار المقاطعة	2.1702	72.34	.75995
y6	العوامل المتزايدة التي تؤثر على قرارات المستخدمين بعدم الاستمرار ، مثل الدعاية والعلاقات السياسية والدبلوماسية مع تركيا	2.1479	71.60	.73527
y4	العودة إلى العادات القديمة من أجل الاسترخاء تعني العودة إلى شراء السلع والخدمات التركية	2.0567	68.56	.79457

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS والبرنامج EasyFit

الجدول رقم (2) يبيّن أن المتوسط العام لمتغير الدراسة (المقاطعة المستدامة، أسباب عدم الاستمرارية) كان ذا قيمة (2.2283) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (2) بمقدار (0.2283) مما يشير الى توافق العينة التي تم بحثها مع اختيار (أتفق) بنسب اتفاق بلغت 74.28% وانحراف معياري محدود وقيمته (0.7760) مما يشير ألي تقارب آراء العينة المبحوثة وعدم تشتتها حول فقرات قياس متغير الدراسة. وكانت كل متوسطات فقرات هذا المتغير أكبر من المتوسط الافتراضي (2). وحصل السؤال الثالث "عدم وجود بدائل للسلع والخدمات هو سبب عدم استمرار المقاطعة" على أكبر متوسط بلغ (2.4156) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (2) بمقدار (0.4156) مع نسبة اتفاق بلغ 80.52% وانحراف معياري بلغ (0.74276)، يليه السؤال السابع "يجب أن تكون مقاطعة السلع والخدمات التركية عملاً متواصلًا ومستمرًا" بمتوسط بلغ (2.4085) وهو أعلى من المتوسط

تاريخ قبول النشر/2023/2/21 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.7

الافتراضي (2) بمقدار (0.4085) مع نسبة اتفاق بلغ 80.28% وانحراف معياري بلغ (0.76812) في حين أحتل السؤال الرابع "العودة إلى العادات القديمة من أجل الاسترخاء ويقصد به العودة إلى شراء السلع والخدمات التركية" المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (2.0567) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (2) بمقدار (0.0567) مع نسبة اتفاق قيمتها 68.56% وانحراف معياري مقداره (0.79457)، بينما كانت بقية الفقرات بمتوسطات ونسب اتفاق متفاوتة تتراوح بينهما.

3.3. اختبار الثبات الداخلي للاستبانة "الاتساق الداخلي": من العناصر الأساسية لكي يصح الاعتماد على نتائج الاستبانة، عمل اختبار الاستبانة من حيث معامل الثبات والتي تعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه (ثبات إجابات المبحوثين وعدم استخدام العشوائية في اختيار الإجابة)، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة. وعلى هذا الأساس تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alfa) الذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في الإجابات على فقرات الاستبانة فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر أو أقل من (0.60)، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام، تكون قيمة المعامل مساويا لواحد وعلى العموم يكون هناك ثبات إذا كانت قيمة المعامل أكبر من (0.60). والجدول رقم (3) يوضح قيمة معامل كرونباخ ألفا لمتغير الدراسة.

الجدول رقم (3):

متغير الدراسة	معامل كرونباخ ألفا	عدد الفقرات
المقاطعة المستمرة، أسباب الاستمرارية وغياب المقاطعة	0.689	7

اختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS والبرنامج EasyFit

يوضح الجدول رقم (3) أن معامل الثبات كرونباخ ألفا لكل فقرات الاستمارة لأداة القياس يتمتع بدرجة عالية جداً من الثبات، لآنه كان أكبر أو يساوي 68.9% علماً أن الحد الأدنى المقبول للقياس هو أكبر من 60% وبالتالي يعني هنالك اتساق داخلي لأسئلة متغير الاستبانة.

4.3. اختبار توزيع البيانات: يمكن التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه خلال استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov Test) واختبار كاي-للتربيع التي على أساسها سيتم تحديد الاختبار الملائم لفرضيات الدراسة، أي اختبار الفرضية الآتية:

فرضية العدم: بيانات المتغيرات وأبعاد الاستبانة تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: بيانات المتغيرات وأبعاد الاستبانة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

تم استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز (EasyFit) لاختبار الفرضية أعلاه تحت مستوى معنوية (0.05) وتلخيص أهم نتائج الاختبارين من خلال الجدول رقم (4):

الجدول رقم (4): اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الاستبانة

المتغير	K.S.			Chi-Squared		
	الإحصاءة	قيمة-p	القيمة الجدولية	الإحصاءة	قيمة-p	القيمة الجدولية
متغير الدراسة	0.0807	0.000	0.0343	175.21	0.000	15.507

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS والبرنامج EasyFit

الجدول رقم (4) يبيّن أن اختبار (K.S.) وكاي تربيع كلاهما يدعمان فرضية أن بيانات متغير الدراسة لا يتبع التوزيع الطبيعي لأن قيم إحصاءة الاختبار كانت أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي

تاريخ قبول النشر/2023/2/21 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.7

(0.0343) بالنسبة لاختبار (K.S.) وتساوي (15.507) بالنسبة لاختبار كاي تربيع، وبالتالي يمكن القول أن بيانات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي لذلك يمكن استخدام الطرائق اللامعلمية لاختبار الفرضيات المتعلقة بها.

5.3. **اختبار الفرضيات:** تناولت فرضيات الدراسة اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

فرضية العدم: لا يوجد اتفاق حول المقاطعة المستدامة، أسباب عدم استمرارية المقاطعة

الفرضية البديلة: يوجد اتفاق حول المقاطعة المستدامة، أسباب عدم استمرارية المقاطعة

يمثل هذا الاختبار مقارنة الوسيط (بدلاً من الوسط الحسابي لأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي كما في الجدول رقم (4)) للإجابات على هذا المتغير مع الوسيط الافتراضي لمقياس ليكرت الثلاثي الذي يساوي (2)، اعتمادا على اختبار ويلكوكسون اللامعلمي وتم تلخيص نتائجه في الجدول رقم (5):

الجدول رقم (5): إختبار ويلكوكسون حول وسيط إجابات متغير المقاطعة المستمرة

قيمة وسيط الإختبار = 2					
الوسيط	فرق الوسيطين	t المعيارية	t الجدولية	قيمة p	النتيجة
2.290	0.290	19.614	1.96	0.000	معنوي

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS والبرنامج EasyFit

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن متوسط إجابات الاتفاق مع فرضية وجود اتفاق حول فقرات متغير (المقاطعة المستدامة، أسباب عدم استمرارية المقاطعة) بلغت (2.228)، وقيمة وسيط الاتفاق كان (2.290) وهي أكبر من وسيط ليكرت الخماسي بمقدار (0.290) مع خطأ معياري مقداره (14604.3)، في حين كانت قيمة-p تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) كما كانت قيمة-t المعيارية تساوي (19.614) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.96) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود اتفاق حول فقرات متغير (المقاطعة المستمرة أسباب عدم استمرارية المقاطعة) حسب آراء العينة المبحوثة والتي تم اختبارها، وإمكانية تعميم نتائجها على المجتمع ككل.

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1- أن(80,52%) من افراد عينة الدراسة يتفقون على ان عدم وجود بدائل للسلع والخدمات التركية هو سبب عدم استمرار المقاطعة الاقتصادية للسلع والخدمات التركية في اقليم كردستان- العراق.

2- أن(80,28%) من افراد عينة الدراسة يعتقدون بان مقاطعة السلع والخدمات التركية يجب ان تكون عملا متواصلا و مستمرا من اجل تحقيق هدف المقاطعة، الا وهو تغير سلوك الدولة التركية نحو الأحسن وقف قصف المناطق الحدودية لإقليم كردستان-العراق.

بناءا على نتائج البحث، تم التوصل الى: التحقق من إثبات و اختبار صحة الفرضية: بعدم استدامة المقاطعة الاقتصادية للسلع و الخدمات التركية في اقليم كردستان العراق. فقد تبين من نتائج الاستبيان أن متوسط إجابات الاتفاق مع فرضية وجود اتفاق حول فقرات متغير (المقاطعة المستدامة ، أسباب عدم استمرارية المقاطعة) بلغت (2.228)، وقيمة وسيط الاتفاق كان (2.290) وهي أكبر من وسيط ليكرت الخماسي بمقدار (0.290) مع خطأ معياري مقداره (14604.3)، في حين

تاريخ قبول النشر/2023/2/21 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.7

كانت قيمة-p تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) كما كانت قيمة-t المعيارية تساوي (19.614) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.96) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود اتفاق حول فقرات متغير (المقاطعة المستمرة ، أسباب عدم استمرارية المقاطعة) حسب آراء العينة المبحوثة والتي تم اختبارها وإمكانية تعميم نتائجها على المجتمع ككل.

التوصيات:

1- تنفيذ حملات و ورش عمل و مؤتمرات لنشر الوعي الكافي حول ثقافة و اهمية استدامة المقاطعة.
2- تفعيل دور الوسائل التكنولوجية الحديثة للقيام بدور فعال في نشر ثقافة المقاطعة وأهمية استدامة المقاطعة.
3- دعوة الجامعات وطلاب الدراسات العليا لعمل الابحاث في مجال المقاطعة الاقتصادية المستدامة.
4- زيادة وخلق القدرة الانتاجية وتحريك الجهاز الانتاجي المحلي، اي خلق المرونة في الجهاز الانتاجي المحلي، لزيادة و تطوير السلع والخدمات المحلية، و تحسين جودتها في اقليم كردستان-العراق.
5- تنظيم معارض دائميه للسلع والخدمات المحلية لتعريف المستهلك الكردي بالسلع والخدمات المحلية.
6- فتح مؤسسات و مراكز اقتصادية اكاديمية تعرّف المقاطعين ببدائل السلع و الخدمات التركية، او تحدد لها أصلا ماهي السلع و الخدمات التي يتقاطعها و أسماؤها و بدائلها.

المصادر: References

اولا: المصادر باللغة العربية:

1- عيدة، سامي أحمد، حملات مقاطعة المنتجات الاسرائيلية وانعكاسها على اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات الفلسطينية (مدينة بيتونيا حالة دراسية)، مجلة جامعة القدس للبحوث الادارية والاقتصادية، المجلد(4) عدد(11)، فلسطين، 2019 .
2- موسى، حسام توكل، حملات المقاطعة التجارية سلاح المستهلك لحمايته في الممارسات غير العادلة في السوق، جامعة المنصورة، كلية حقوق، البحوث والدراسات القانونية، 2016.
3- سماقةي، تحليل العلاقة بين المقاطعة الاقتصادية المستدامة والانتاج المحلي(واقع و رؤية استشرافية لمدينة اربيل)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12 العدد30، السنة 2020م.
4-الطلاع،عبدالرؤوف احمد، شاكر عادل جودة، فاعلية برنامج معرفي سلوكي لتغير اتجاهات الشباب الفلسطيني نحو مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، مجلة جامعة الأقصى(سلسلة العلوم انسانية) المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني،2017.

ثانيا: المصادر باللغة الكردية:

1-سماقةيى ،ايوب انور،كورد لة نيَوان ثةرةثيَدانى بايكؤت و بايكؤتى ثةرةثيَدان،رِؤذنامةى هاولَاتى،العدد،4-4-2020.http://www.hawlati.co/page_detail?smart-id=12955

تاريخ قبول النشر/2023/2/21 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.7

ثالثا: استمارة استبيان.

رابعا: المصادر باللغة الانكليزية:

1- Breno de Paula Andrade Cruz, Social Boycott, Review of Business Management., São Paulo, Vol. 19, No. 63, p. 5-29, Jan./Mar. 2017.

2- Jill Gabrielle Klein, N. Craig Smith & Andrew John, WHY WE BOYCOTT: CONSUMER MOTIVATIONS FOR BOYCOTT PARTICIPATION AND MARKETER RESPONSES, London Business School, **Centre for Marketing Working Paper, No. 03-702, June 2003.**

جامعة صلاح الدين-اربيل
كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد
م /استمارة الاستبانة
عزيزي المستهلك الكوردي
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان **" تحليل أسباب عدم استدامة المقاطعة الاقتصادية - دراسة استطلاعية في إقليم كردستان- العراق "**. إنَّ رأيكم الذي ستقدمونه بخصوص فقرات الاجابة عن الاستبانة سيكون له دور كبير في انجاز البحث العلمي بكفاءة، علماً ان البيانات التي تقدم ستستخدم للأغراض البحث العلمي فقط، نحن على ثقة تامة بأن إجابتكم ستخلو من المجاملة وستتصف بالدقة والموضوعية، المنطلقة من شعوركم العالي بالمسئولية تجاه اقليم كردستان والمساهمة في تطويره واستقلاله الاقتصادي، حيث نأمل من خلال هذه الإجابات الخروج بتوصيات تساعد على تطوير السلع والخدمات المحلية وإحلالها محل السلع والخدمات التركية.

طالبة دكتوراه: وفاء جوهر عثمان بإشراف: أ.م.د. ايوب انور حمد

نرجو وضع اشارة (√) امام الخيار الذي ترى انه يمثل اجابتك المطلوبة في جميع حقول الاستبانة.

الجنس:- ذكر ☐ انثى ☐

1- العمر:-(----------) سنة

3-المؤهل العلمي:-

ابتدائية ☐ ثانوية ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماستةر ☐ الاخرى ☐

4- مستوى الدخل: ضعيف ☐ متوسط ☐ جيد ☐ جيدجدا ☐ ممتاز ☐

5- مكان الإقامة: محافظة اربيل ☐ محافظة السليمانية ☐ محافظة دهوك ☐ محافظة حلبجة ☐

تاريخ قبول النشر/2023/2/21 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.7

أسباب الاستمرارية وغياب المقاطعة

	الاسئلة	أتفق	محايد	لاأتفق
1	حسن سلوك الدولة التركية هو سبب عدم استمرار المقاطعة.			
2	انخفاض قيمة الليرة التركية هو سبب عدم استمرار المقاطعة.			
3	عدم وجود بدائل للسلع والخدمات هو سبب عدم استمرار المقاطعة.			
4	العودة إلى العادات القديمة من أجل الاسترخاء تعني العودة إلى شراء السلع والخدمات التركية.			
5	فقدان ثقة المستهلك في المقاطعة والإحباط من المقاطعة. لقد تخليت عن المقاطعة لأنني أشعر أنه لا جدوى من استمرار المقاطعة.			
6	العوامل المتزايدة التي تؤثر على قرارات المستخدمين بعدم الاستمرار ، مثل الدعاية والعلاقات السياسية والدبلوماسية مع تركيا.			
7	يجب أن تكون مقاطعة السلع والخدمات التركية عملاً متواصلًا ومستمرًا.			